



مشروع المنار



المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

العمالة الوافدة في الأردن (مؤشرات وخصائص)

إعداد

ظاهر جرادات ممدوح السلامة

مشروع المنار ممول من وكالة الإنماء الكندية



Canadian International
Development Agency

Agence canadienne
de développement international

يقوم مشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والذي تموله الحكومة الكندية ببناء مخازن للبيانات المتعلقة بالموارد البشرية ويعمل على جمعها من مصادرها وتنظيفها وبرمجتها وتخزينها ونشرها ويدعم استخدامها من خلال الأبحاث والتقارير والمؤشرات ويسعى إلى جعلها الأساس في اتخاذ القرارات وبناء السياسات في مجالات الموارد البشرية. حيث قام المشروع ببناء مخازن بيانات تفصيلية عن العمالة الوافدة التي تعمل في سوق العمل وعن المؤسسات التي يعملون بها، و توفر هذه المخازن معلومات عن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للعمالة الوافدة تعطي صورة واضحة لمخططي سوق العمل عن خصائصها وترصد اتجاهاتها وهيكلها المهني والقطاعي والتعليمي ، وفي الجانب الآخر تحتوي قاعدة البيانات على معلومات عن المشتغلين والمتعطلين في سوق العمل الأردني وخصائصهم المختلفة وكذلك معلومات تفصيلية عن العمالة الوافدة التي تعمل في سوق العمل وعن المؤسسات التي يعملون فيها. كما تحتوي المخازن على معلومات تفصيلية عن الملتحقين والخريجين وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في مرحلة التعليم العالي وتم توسيعها لتشمل مراحل التعليم والتدريب المهني.

يتناول هذا التقرير الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل في السنوات (2000-2008). ومعلوم أنه يوجد داخل الأردن أعداداً ليست قليلة من العمال الأجانب يعملون بدون تصاريح عمل، وقد تم استثناءهم في هذا التقرير لعدم توفر بيانات رسمية صحيحة وموثقة حول أعدادهم وأماكن تواجدهم وخصائصهم المختلفة. كما سيحاول التقرير تحديد العوامل التي ساهمت في إحداث تغيير قبي بعض خصائص العمالة الوافدة لا سيما الاقتصادية منها على وجه الخصوص.

أولاً: مؤشرات عامة:

❖ شهدت الأعوام الثماني الماضية زيادة كبيرة في عدد العمال الوافدين إلى الأردن الحاصلين على تصاريح عمل. ففي عام 2000 كان يعمل في المملكة 111 ألف عامل وافد، ارتفع عددهم في عام 2008 إلى 303 ألف عامل، أي بزيادة إجمالية نسبتها 175%، وبمعدل زيادة سنوية 22%. وشكل الذكور النسبة الأكبر من العمالة الوافدة في كافة سني الفترة (2000-2008). ولم تشكل الإناث سوى نسبة ضئيلة (8%) عام 2000 ارتفعت إلى (17%) عام 2008.

وبالنسبة للعاملات الوافدات فقد تضاعف عددهن كثيرا (خمسة أضعاف) بين عامي 2000 و2008، فقد ارتفع عددهن من 8.6 ألف إلى 51.8 ألف عاملة. وبمعدل زيادة سنوية تعدي 60%، وهي زيادة فاقت كثيرا معدل الزيادة السنوية في العاملين الذكور والبالغة 18%.

❖ ارتفع عدد المنشآت التي تستخدم العمالة الوافدة في السنوات الثماني الماضية إلى الضعف. فقد ارتفع عددها من 33545 منشأة عام 2000 إلى 67765 منشأة عام 2008. وشكلت المنشآت الزراعية عام 2008 نسبة كبيرة (أكثر من الثلث) من المؤسسات المستخدمة للعمالة الوافدة. تليها المنشآت التجارية والمطاعم والفنادق، فمناشآت الصناعة التحويلية (المصانع والمشاغل)، ثم منشآت التشييد والبناء، فالخدمات الاجتماعية والشخصية على الترتيب.

❖ تتواجد نسبة كبيرة من المنشآت المستخدمة للعمالة الوافدة (وفقا لبيانات عام 2008) في محافظة العاصمة (أكثر من 40%)، تليها محافظات اربد، البلقاء، الزرقاء على التوالي.

❖ معظم المنشآت المستخدمة للعمالة الوافدة منشآت خاصة (أكثر من 95%). ويأتي القطاع العام في المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات الموظفة للعمالة الوافدة (3%). بينما لا تستخدم العمالة الوافدة سوى أعداد قليلة من المؤسسات المختلطة والتعاونية.

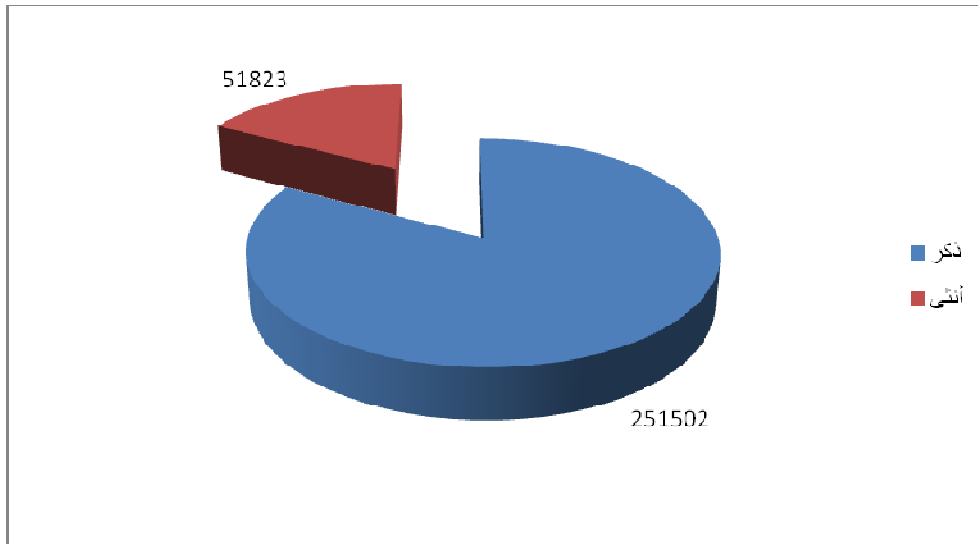
❖ غالبية المنشآت التي تستخدم عمالة وافدة مؤسسات صغيرة الحجم. حيث شكلت المؤسسات التي تستخدم 5 عمال كحد أقصى أكثر من تسعة أعشار مجموع تلك المنشآت. كما تشكل المنشآت التي تستخدم 15 عاملا كحد أقصى (1-15) أكثر من 97% من إجمالي المنشآت.

❖ جل المنشآت التي تستخدم عمالة وافدة منشآت أردنية. فلا يوجد سوى أعداد ضئيلة جدا من المنشآت العربية والأجنبية والمختلطة المتواجدة في الأردن تستخدم هذه العمالة.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للعمالة الوافدة بين عامي 2000 و2008

يقصد بالخصائص الديموغرافية تلك الخصائص المرتبطة بالنوع (الجنس)، والتركييب العمري (الفئات العمرية)، إضافة إلى الحالة الاجتماعية. يشكل الذكور غالبية العمال الوافدين، بينما تشكل الإناث أكثر من السدس بقليل (وفقاً لبيانات عام 2008).

شكل رقم (1): العمالة الوافدة كما هي في عام 2008 بحسب الجنس



❖ تتراوح أعمار الغالبية الساحقة (خمسة أضعاف) من العمال الوافدين بين 20 و40 عاماً. بما يُوْشر إلى غلبة عنصر الشباب على العمالة الوافدة. ولا يوجد اختلاف يذكر بين الجنسين في هذا المجال.

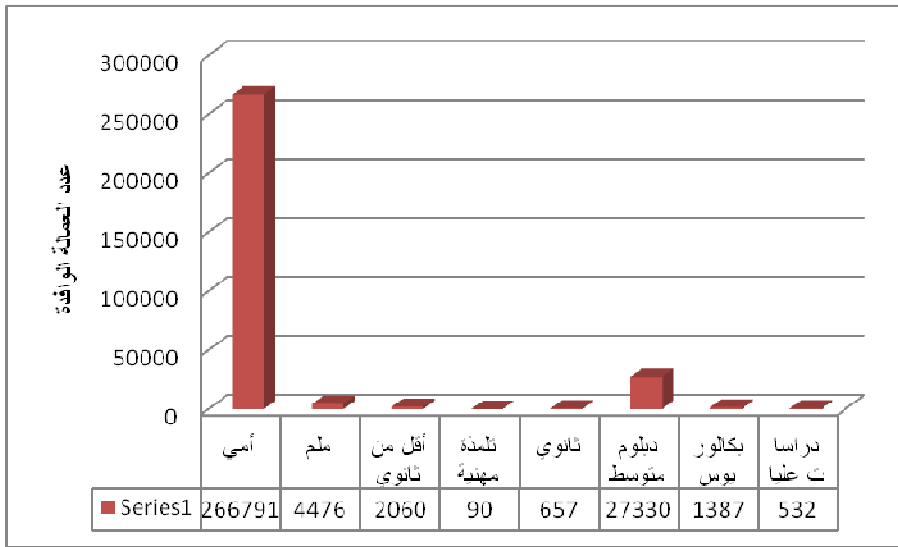
❖ معظم العمال الوافدين غير متزوجين (94%). بينما لا يشكل المتزوجون سوى نسبة ضئيلة (5%). ولا يوجد سوى عدد ضئيل جداً من الإناث المتزوجات بين العمالة الوافدة لا يتجاوز عدة مئات.

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية للعمالة الوافدة في الأردن في الفترة (2008-2000)

تشمل الخصائص الاجتماعية تلك الخصائص المرتبطة بالتعليم، والأقاليم (والمحافظات)، والجنسية.

❖ الغالبية الساحقة من العمال الوافدين أميون. حيث يشكل هؤلاء حوالي تسعة أعشار إجمالي العمالة الوافدة. يستنتج من ذلك أن العمالة الوافدة في مجملها عمالة بسيطة، لا تملك الحد الأدنى من المهارات الفنية. وجزير بالذكر أن معظم العاملين الوافدين يكتسبون المهارات والخبرات من خلال عملهم في الأردن. وقد ازدادت أعداد العمال الوافدين الأميين بشكل مضطرب على مدى السنوات 2008-2000.

شكل رقم (2): العمالة الوافدة كما هي في عام 2008 بحسب المستوى التعليمي



❖ يوجد بين العمالة الوافدة نسبة لا بأس بها (9٪) من المتعلمين تعليماً متوسطاً (دبلوم متوسط). لكن أعدادهم تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات القليلة السابقة.

❖ يعمل غالبية العمال الوافدين في إقليم الوسط (أكثر من ثلاثة أرباع). ويعمل في محافظة العاصمة لوحدها أكثر من نصفهم. وقد تزايدت أعدادهم بشكل ملحوظ في السنوات الثماني السابقة. كما ارتفعت أعداد العمال الوافدين في إقليم الجنوب بشكل ملحوظ.

❖ تميز إقليم الشمال والذي يضم محافظات اربد، والمفرق، وعجلون، وجرش بارتفاع مضطرد في أعداد العمال الوافدين. فقد ازدادت أعدادهم في السنوات الثماني السابقة بمعدل زيادة سنوية 23٪.

❖ يشكل العمال المصريون أكثر من ثلثي العمالة الوافدة في الأردن (عام 2008). وقد تزايدت أعدادهم في السنوات الثماني الماضية بأكثر من الضعف. وشكلت العمالة الآسيوية حوالي 30٪. ولا يشكل العمال العرب غير المصريين سوى نسبة ضئيلة (2٪).

رابعاً: الخصائص الاقتصادية للعمالة الوافدة في الأردن في الفترة (2000-2008)

تشمل الخصائص الاقتصادية تلك الخصائص المتعلقة بالمهنة، والنشاط الاقتصادي، ومتوسط الأجر الشهري.

❖ يعمل في المهن الإنتاجية (غير الزراعية) النسبة الأكبر (44٪) من العمالة الوافدة في الأردن (وفقاً لبيانات عام 2008). ويأتي العاملون في الخدمات بمختلف تصنيفاتها في المرتبة الثانية (29٪)، ويأتي عمال الزراعة في المرتبة الثالثة (25٪)، ولا يشكل العاملون في المهن الأخرى سوى نسبة ضئيلة.

وجدير بالذكر أن العاملين في الخدمات تزايدت أعدادهم بشكل ملحوظ في السنوات الثماني الماضية وبمعدل زيادة سنوية تجاوز 30٪. ومن المهم أيضاً إظهار بأن الفنيين والتقنيين وبالرغم من أعدادهم القليلة فإن أعدادهم قد ارتفعت بشكل مضطرد وبنسبة كبيرة بلغت 22٪ سنوياً. كما ازدادت أعداد العاملين في الإدارة والبيع.

❖ يعمل في قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية حوالي ربع القوى العاملة الوافدة. ويعود ارتفاع عدد العاملين في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية إلى أن النسبة الأكبر منعاملات الوافدات يعملن في هذا اللون من الخدمات، وخاصة في مجال العمل في البيوت كخدمات، حيث أن تسعة أعشارعاملات الوافدات يعملن في هذا المجال.

ومما يلفت الانتباه في هذا السياق أن عدد العاملين في هذا القطاع شهد قفزات كبيرة في السنوات الثماني الماضية، فبعد أن كان حوالي 19 ألف عامل يعملون في هذا القطاع في عام 2000 ارتفع ليصل إلى أكثر من 75 ألف عامل عام 2008، أي زاد بالمتوسط بنسبة 37٪.

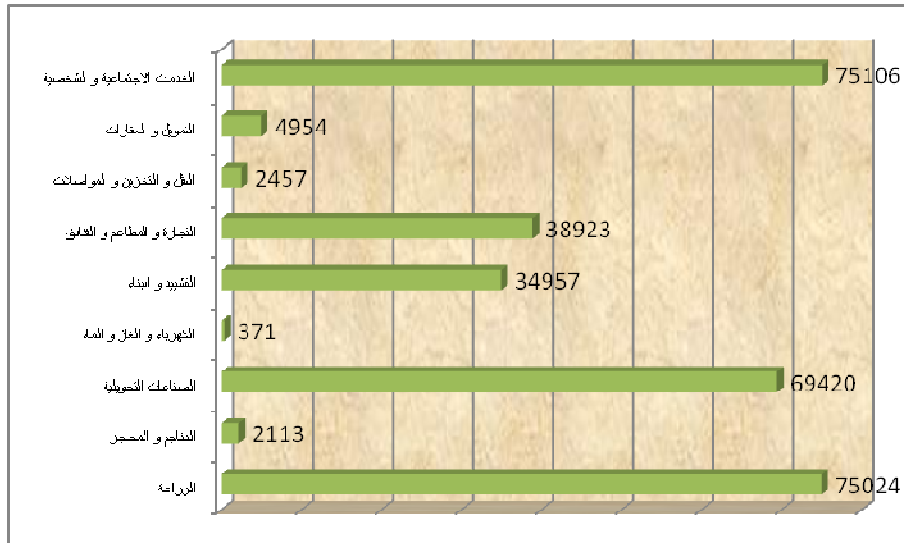
❖ كما يعمل في قطاع الزراعة نسبة كبيرة من العاملين الوافدين لا تقل عن نسبة العاملين في الخدمات الشخصية والاجتماعية(الربع تقريبا). ويمكن إرجاع ذلك إلى أمرين: أحدهما حاجة قطاع الزراعة إلى أيدي عاملة كثيفة لا تتوفر من الأيدي العاملة الأردنية ، والى أن الكثير من العمال الوافدين يتم تسجيلهم عند القدوم كأيدي عاملة زراعية، ثم بعد ذلك ينتقلون في سوق العمل الأردني من قطاع إلى آخر.

❖ يأتي قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية في استخدام العمالة الوافدة وبنسبة 23٪، وقد استقطب هذا القطاع أعدادا غفيرة من العمالة الوافدة في السنوات الثماني الماضية، وبمعدل نمو سنوي اقترب من 40٪. وبذلك يكون هذا القطاع الأسرع نموا بين القطاعات من حيث استخدام العمال الوافدة، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية الذي نما بمعدل سنوي بلغ 37٪.

❖ يأتي قطاع التجارة والفنادق والمطاعم (13٪) في المرتبة الثالثة من حيث استخدام العمالة الوافدة، يليه قطاع التشييد والبناء (12٪). وجدير بالذكر أن كلا من القطاعين الأخيرين استقطب أعدادا متزايدة من العمالة الوافدة في السنوات الثماني الماضية وبمعدل سنوي 15٪، و9٪ وعلى التوالي.

❖ مما يلفت الانتباه أنه ورغم ضآلة عدد اليد العاملة الوافدة في قطاع التمويل والعقارات(نسبتهم 1.6٪ في عام 2008). إلا أن عددهم زاد بنسبة الضعف في السنوات الثماني الماضية. وبمعدل زيادة سنوية زاد عن 12٪. ويمكن تعليل ذلك بالدرجة الأولى إلى رواج قطاع التمويل والعقارات بشكل ملفت في السنوات القليلة الماضية.

شكل رقم (3): العمالة الوافدة كما هي في عام 2008 بحسب النشاط الاقتصادي



❖ شهدت السنوات الثمانية الماضية (2000-2008) ارتفاعا ملحوظا في متوسط الأجر الشهري للعمال الوافدين. ففي عام 2000 كان حوالي تسعة أعشار العمال الوافدين متوسط الأجر الشهري لهم أقل من 100 دينار في الشهر. بينما يتقاضى ما نسبته 8% منهم رواتب تتراوح بين المائة والمائتي ديناراً شهرياً. في حين تتقاضى النسبة المتبقية (2%) أجوراً تزيد بالمتوسط عن 200 دينار شهرياً.

في المقابل نجد أن هذا الوضع تغير تدريجيا في السنوات اللاحقة ووصل ذروته عام 2008، حيث لم يتبق من شريحة ذوي الأجور المتدنية جدا (أقل من 100 دينار) سوى عدد قليل جدا، وبحيث تغير الوضع كليا عام 2008 لتصل نسبة العمال الوافدين الذين يتقاضون أجورا بين 100 و 200 دينار إلى 97% من إجمالي العمالة الوافدة.

ويمكن إرجاع التحسن الملحوظ في أجور النسبة الأكبر من العمال الوافدين إلى أكثر من سبب أبرزها رفع الحد الأدنى للأجور والذي تم تطبيقه في السنتين الأخيرتين. كما أن العمال الوافدين (خاصة الذين لا يعملون ضمن منشآت وأجور شهرية محددة) أصبحوا يطلبون أجورا أعلى أسوة بأقرانهم العاملين ضمن منشآت، كما كان لموجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة التي اجتاحت البلاد في السنتين الماضيتين تأثيرا كبيرا في طلب العمال الوافدين أجورا أعلى.

❖ كما يلاحظ أيضا تزايد أعداد العمال الوافدين للذين يتقاضون أجورا أعلى من ذلك. فقد ارتفعت نسب العاملين في شرائح الأجر الأعلى بشكل ملحوظ. ووصل هذا الارتفاع في حده الأعلى لدى الشريحة الأجرية التالية (200-299 دينار) والتي زادت بمعدل سنوي اقترب من 60٪ خلال الفترة (2000-2008).

خامسا: نظرة تقييميه لدور وأهمية العمالة الوافدة في الأردن

❖ لا يختلف اثنان على ضرورة وأهمية الدور الذي تؤديه العمالة الوافدة في الأردن. بل أن بعض القطاعات والأنشطة (كالزراعة والتشييد والبناء وبعض أنشطة الخدمات كالمطاعم والفنادق) تعتمد بشكل رئيسي على هذه العمالة الوافدة والتي من الصعب إحلال العمالة المحلية مكانها خلال فترة زمنية قصيرة.

❖ يمثل الأردن حالة تكاد تكون خاصة حيث أنه مصدر كبير وأساسي للعمالة المهاجرة وفي نفس الوقت مستورد رئيس للعمالة الوافدة.

❖ هناك اختلاف كبير بين خصائص العمالة الأردنية المهاجرة إلى الخارج وخصائص العمالة الوافدة إلى الأردن، وبخاصة من حيث المستوى التعليمي والمهني، حيث تتميز العمالة الأردنية بارتفاع مستوياتها التعليمية وكفاءاتها المهنية والإدارية، في المقابل نجد العمالة الوافدة معظمها أمية ولا يتوفر لها إلا الحد الأدنى من المهارات العملية والتعليمية. ينعكس ذلك على الأجور والرواتب التي تتقاضاها كل من العمالة الأردنية المهاجرة والعمالة الوافدة، حيث تمتاز العمالة الأردنية في الخارج بارتفاع أجورها بشكل واضح واستلامها مناصب مهنية وإدارية عالية، بالمقابل نجد إن العمالة الوافدة في الأردن معظمها عمالة بسيطة وذات مهارات متدنية وتتقاضى أجورا ورواتب متدنية.

❖ البيانات التي استند إليها هذا التقرير في تحليل أوضاع العمالة الوافدة في الأردن تتعلق فقط بالعمال الوافدين الذين يتواجدون ويعملون بصورة قانونية في الأردن، أي الذين يحملون تصاريح عمل من الجهات الرسمية المختصة. ومعلوم أنه يتواجد في الأردن أعدادا ليست بالقليلة من العمال الوافدين لا يحملون تصاريح عمل. والأغرب من ذلك أنه لا توجد بيانات رسمية موثقة تحدد

أعدادهم وأماكن تواجدهم وخصائصهم المختلفة بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأجهزة الرسمية المختصة وخاصة أجهزة وزارة العمل والأجهزة الأمنية لمعالجة وضع العمالة الوافدة غير الشرعية. فان مشكلة هذه العمالة تبقى قائمة ومستمرة إلى حين اتخاذ الإجراءات العملية الملائمة لتصويب أوضاعها.

❖ في الختام، يتوجب القول أنه لا بد من إيلاء موضوع العمالة الوافدة بشقيها القانوني وغير القانوني المزيد من الاهتمام والمتابعة ورسم السياسات الملائمة واتخاذ الإجراءات العملية القادرة على ضبط وتنظيم أوضاع العمالة الوافدة. مع إعطاء اهتمام أكبر لمشكلة العمالة الوافدة غير الشرعية والتي يتسبب تواجدها داخل الأردن في تفاقم المصاعب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.